

حكايكا

٤ دعاوى «مقارة» في طرطوس المحامي العام: على الجهات المعنية القيام بواجبها قبل استفحال الظاهرة

مرتكبي جنح المقارة والمراهنة بهدف قمعها.

وتابع: من جهتنا فإننا نطلب دائماً من القضاة المعنيين بالأمر الحزم بالأحكام التي يصدرونها في مثل هذه القضايا، والتشدد في تطبيق وفرض العقوبات الرادعة بحق مرتكبي هذه الجرائم لقطع دابرهما. ونؤكد على قضاة النيابة العامة في طرطوس الطعن بجميع الأحكام التي لم تراعى فيها الموجبات المرجوة. ونحن في عدلية محافظة طرطوس نؤكد دائماً على تطبيق القانون والالتزام بتعاميم وبلاغات وزارة العدل بهذا الصد للقضاء على هذه الظاهرة.

أما حول الصعوبات والعقبات والحلول فأوضح المحامي العام في طرطوس أنه ومع ارتفاع معدلات البطالة، والفقر وضف العدالة الاجتماعية، وثقافة وانعدام التكافل، وانعدام الوعي الاجتماعي، فعلى المعنيين أن يقوموا بتحمل مسؤولياتهم لإيجاد حل نهائي لهذه الظاهرة الاجتماعية المشيئة بالتعاون مع الجمعيات الخيرية ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارات العدل والإعلام والداخلية، إضافة إلى المحافظة، وذلك بدعم القطاع العام، فمكتة الدولة ضمن لحد الضعفاء من أفراد المجتمع وللممارسة الضمان الاجتماعي، والتنسيق بين هذه الجهات لإعادة تأهيل المقارمين والمراهنين من خلال برامج توعوية وتفعيل طاقاتهم وفتح أبواب العمل وإنشاء مشروع متكامل للتنمية البشرية، يأخذ بنظام الأسرة المنتجة وتفعيل دور المؤسسات الاجتماعية لتقديم الخدمات الوقائية والعلاجية، والتشدد في مفاد العقوبات الجزائية التي تطال مرتكبي هذه الجرائم هو ما تعمل عليه وزارة العدل من خلال تعديل قانون العقوبات العام.

طرطوس- الوطن

قد لا تكون المقامرة من تداعيات الأزمة التي يمر بها بلدنا. ولكنها بالتأكيد رفعت من وتيرتها في ظل تزايد الحاجات المادية لشريحة واسعة من المواطنين الباحثين عن لقمة العيش ولو عبر ضربة حظ قد تتحول إلى نقمة على العائلة حالياً ومن المخيف أن المقامرة حالياً طالت شريحة الشباب بطرق أكثر تطوراً بعد ثورة الاتصالات التكنولوجية وبانت ظاهرة خطيرة رغم عدم وصول الكثير من جرائمها إلى القضاء لأسباب مختلفة.

المحامي العام في طرطوس القاضي محمد سليمان كشف لـ«الوطن» أن عدد دعاوى المراهنة في عدلية طرطوس في عام ٢٠١٧ بلغ «٤» دعاوى فقط واحدة منها تكتمل في محكمة الأحداث المنفردة في طرطوس و«٣» لا تزال منظرة واحدة منها في محكمة صلح الجزاء و«٢» في دائرة التحقيق.

وحد ما تقوم به الجهات المختصة في هذا المجال لمنع ازدياد هذه الظاهرة الخطرة أكد أنه تتم ملاقة مرتكبي هذه الجرائم بإشراف ومتابعة من أوضاع الضابطة العدلية، حيث تقوم الوحدات الشريفة المختصة في محافظة طرطوس بتطبيق الضوابط العدلية بمرتكبي هذه الجرائم وإحالتهم على النيابة العامة في طرطوس والتي بدورها تقوم بتحويل الدعوى العامة بحقهم أصولاً أمام المحاكم الجزائية المختصة، لأن مثل هذه الجرائم تشكل ظاهرة مرضية للمجتمع وترسم صورة سيئة للوطن، وتعتبر عثرة في تطوره الحضاري، علماً أن القضاة في عدلية محافظة طرطوس يأخذون في الحساب مكافحة الظاهرة المذكورة بغرض العقوبات الرادعة بحق

البنّي لـ«الوطن»: لا محسوبيات في الفرز.. ننتظر البت في معالجة أوضاع المهندسين ممن تقل معدلاتهم عن ٦٠ بالمئة في السنوات السابقة الحكومة ترف البشرية للمهندسين عبر «الوطن»: الفرز قريباً ويشمل الدورة الأولى والثانية والتكميلية لخريجي ٢٠١٦

فادي بك الشريف

استجابات الحكومة خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى مطالب آلاف المهندسين الخريجين بفرزهم واستيعابهم في مختلف دوائر الدولة والاستفادة من خبرتهم في الجوانب العملية وإيجاد الحلول لمعاداة كبيرة شغلت وأرقت بال عدد كبير من المهندسين ممن تخرجوا ووعدوا بالفرز، ترقبوا فرزهم مرات عدة ليتم التعاطي الحكومي مع الموضوع بمسؤولية أكبر عبر تقدير ظروف الطلاب ورصد قوائم المهندسين من مختلف الجامعات، خاصة الذين تخرجوا العام الماضي ولم يشملهم الفرز حتى تاريخه.

يأتي ذلك بالتزامن مع مطالبات كثيرة لشريحة من المهندسين تسبق عملية الفرز، تبنتها صحيفة الوطن خلال السنيتين الماضيتين، بضرورة حسم الموضوع لمعرفة مصيرهم، وخاصة خريجي دورة ٢٠١٥-٢٠١٦ الفصل الأول والثاني والتكميلية، علماً أنه تجاوزت فترة خريجهم العام وينتظرون الفرز بفارغ الصبر بعد أن اغلقت كل الأبواب في إيجاد لقمة العيش لهم.

ويطالب الخريجون بضرورة النظر في وضعهم لخدمة وطنهم لأن يهجروه ويخدعوا في غير بلد، مع تجددهم حماسهم كل عام للعمل في وطنهم، وإيجاد حل جذري لموضوعهم وإصنافهم نظراً للظروف التي يعيشونها وفي حديث خاص للوطن كشف مدير التنمية الإدارية في رئاسة مجلس الوزراء لؤي البني أن الفرز قريباً جداً ويشمل الدورة الأولى والثانية والتكميلية لعام ٢٠١٥-٢٠١٦، مضيفاً أن خريجي العام ٢٠١٦-٢٠١٧ سيتم فرزهم في العام القادم وفق احتياجات الجهات العامة من المهندسين لعام ٢٠١٨.

توقع أن يشمل الفرز خريجي التعليم المفتوح ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣ بشكل كامل



كما أوضح البني أن المدة القانونية لتقديم المهندسين استمرت لغز المهندسين هي ٦٠ يوماً من تاريخ صدور قرار الترخيص بغض النظر عن تاريخ صدوره إن كان بعد صدور قرار الفرز أم قبله. وفيما يخص مهديسي التعليم المفتوح بين البني أنه صدر في عام ٢٠١٤ موافقة رئيس مجلس الوزراء على استقبال طلبات المهندسين خريجي التعليم المفتوح ليتم فرزهم على الجهات العامة، بحيث تكون نسبة المهندسين خريجي التعليم المفتوح ٥٠٪ من مجمل المهندسين المفرزين حسب الأولوية من الأقدم للأحدث، مضيفاً إنه من المتوقع أن يشمل الفرز الحالي المهندسين خريجي التعليم المفتوح للعام ٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣ بشكل كامل. وقال مدير التنمية الإدارية: إن المدة القانونية لتقديم المهندس أوراقه بعد الفرز إلى الجهة العامة

وفيما يخص الخريجين بمعدل أقل من ٦٠ بالمئة عندما كان حد النجاح بالمادة ٥٠، قال البني: يتم الآن العمل على استكمال إجراءات فرز المهندسين للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، ويانتظر استكمال استمارات وقرارات التخرج من جامعة الفرات، مضيفاً: تنتظر البت في معالجة أوضاع المهندسين التي تقل معدلاتهم عن ٦٠ بالمئة في السنوات السابقة ولم يتم فرزهم آنذاك، حيث سيرعى الموضوع في جلسة مجلس الوزراء مناقشة الموضوع واتخاذ القرار المناسب. وبالنسبة للمهندسين المتأخرين عن تقديم طلباتهم لسبب ما والمقدمين بطلبات استثناء من شرط المدة أكد مدير التنمية الإدارية أنه يتم الآن دراسة طلباتهم كل حالة على حدة وتجميعها تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

إخمد ٥٥٩ حريقاً زراعياً وحراجياً في اللاذقية وتنظيم ٣٩٧ ضبطاً بحق الفاعلين

بعض المزارعين قبضوا تعويضات الأضرار والأغلب ما زال ينتظر!

محمود الصالح

أكد مدير زراعة اللاذقية منذر خير بك أن قيمة التعويضات التي وزعت على الفلاحين في محافظة اللاذقية نتيجة تعرض محاصيلهم للبرد خلال فصل الشتاء الماضي بلغت أكثر من ١٠٠ مليون ليرة، وهذه التعويضات تشمل فقط المزارعين لمحاصيل التفاح والتبغ والكرز والزيتون والخوخ، بينما لا تزال تعويضات الحمضيات والخضر المكشوفة والبيوت المحمية تحت التدقيق، حيث يبلغ عدد الفلاحين الذين تضررت محاصيلهم من الصقيع ٣٦٩٨٢ فلاحاً وهناك ٦٧٩١ فلاحاً تعرضت زراعتهم المحمية للأضرار وكل هؤلاء لم يحصلوا على تعويضاتهم حتى الآن.

وبين خير بك أن إنتاج المحافظة من الحمضيات خلال الموسم الماضي ٨٣٦٤٢ طناً ويعمل في زراعة الحمضيات في اللاذقية ٤٤٧٦٧ أسرة، أما إنتاج المحافظة من الزيتون فقد يصل إلى ١٩٥٢٨٢ طناً ويعمل في زراعة هذا المحصول ٥٧٣٣٣ أسرة، أما بالنسبة لإنتاج المحافظة من التفاح بجميع أنواعه فقد يصل إلى ٣٣٧٧٧ طناً ويعمل فيها أكثر من ٤٤٠٠ عائلة من أبناء المحافظة. وأوضح مدير الزراعة إجراء ٢٧٠٣٢ لقاعة صناعية للثروة الحيوانية بهدف المساعدة على الإخصاب، وبهدف المحافظة على سلامة قطاع الثروة الحيوانية فقد تم تنفيذ



جاذوب الصور ٨٧٤٨ هكتاراً لغاز الحقل، وتم توزيع أكثر من مليون حيوان مقرر مكافحة آفات بق الحمضيات الدقيقي والحشرات القرشية الرخوة والعنكبوت الأحمر ومليون وربع المليون طفيل لمكافحة آفات المن القطني والحشرات القرشية الرخوة والتوتا اسبولوتا وديدان الفئار، وتريكويديرما ٥٢٦٢ طبقة و٢٤٧٠ فخ لمكافحة الطيريات والترية). وبين مدير الزراعة أنه تم توزيع ٣٥ بقرة حلوباً و٤٠٠ منحة حقيبية زراعية و٤ آلاف

محنة أوبية بيطرية و١٠٠ جهاز تصنيع خل التفاح و٢٠٠ جهاز مكافحة الصقيع و١٧٥٠ منحة بذار الخضر الصيفية و٢٨٥٠ منحة نحل مختلفة المصادر وهناك ١١٠٠ منحة حدائق منزلية و١٢ هاضماً حيوياً و١٢ منحة لحدائق مدرسية و١٠ غرف إنبات الشهير و٤٠٠ منحة فطر محاري و٦٢٥ منحة مدخلات زراعية (نحل- دجاج- ماعز- أدوات ومعدات زراعية وحيوانية) إضافة إلى ٢٧٠٠ منحة لمزارعي الأشجار المثمرة من الفقراء والمتضررين من حرائق الغابات. ولقت خير بك إلى أنه تم منح أسر الشهداء ١٢٠ عقد واستفاد منذ عام ٢٠١٣ وحتى الآن من عقود ذوي الشهداء ١٠٤٢٨ مواطناً. كذلك تم تأجير ذوي الشهداء مساحات بسيطة من أراضي أسلاك الدولة خلال العام الحالي استفاد منها ٧ عائلات بمساحة إجمالية ٩٦٢٠٢ م. وأيضاً تم بيع أسر الشهداء أخطاباً بقيمة ٦٢٢ طناً استفاد منها ٥٢٢ أسرة شهيد خلال العام الحالي.

رفع أجور النقل

«مرض» الموظفين

حماد- محمد أحمد خبازي

أكد عدد من المديرين الإداريين في بعض دوائر حماة لـ«الوطن» أن القرار الأخير لوزارة التجارة الداخلية برفع أجور النقل بالمحافظات - ومنها حماة - قد رفع من نسبة

طلب الموظفين للإجازات الصحية لتوفير أجور النقل!!، فعند حصول الموظف على إجازة صحية لمدة ٩ أيام بحسم من راتبه ما قيمته ٨ بالمئة فقط أي ما يعادل ٣٢٠٠ ليرة إذا كان راتبه ٤٠ ألف ليرة، بينما سيدفع ضعف هذا المبلغ من دوامها، وهي -أي الإجازات- عند الموظفات أكثر من عند الموظفين الذكور.

ولم ينف عدد من الموظفين -من الجنسين- لوجههم إلى هذا النوع من الإجازات لتوفير في أجور النقل التي أمست تقضت ثلث رواتبهم.

بينما طالب آخرون بتطبيق قرار سابق للحكومة حول النقل الجماعي على نفقة الجهات العامة التي يعملون لديها، وقال مصطفى ومنذر وخالد وعبد الله ومعتصم وحسان ورويدة وسها وجنّ وفهاح وهو موظفون في دوائر حماة: هناك قرار حكومي يلزم الجهات العامة بتأمين وسائل نقل خاصة لنقل الموظفين أو بالتعاقد مع وسائل خاصة على نفقتها مثل: (المخازن والاتصالات والزراعة والأعلاف والموارد المائية والتأمينات الاجتماعية) التي أمنت أو تعاقدت مع وسائل نقل جماعي للعاملين فيها منذ سنوات.

وقال فيمن: رقم القرار هو ٦٣/م.و/ تاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٧ وتنص المادة السادسة منه على أن (تقوم الجهات العامة بتأمين النقل الجماعي وذلك ضمن حدود المخطط التنظيمي لمكان العمل في حدود الأنظمة النافذة، وعن طريق التعاقد أو الاستئجار لهذا الغرض، وليس المقصود بعبارة المخطط التنظيمي مكان العمل حدود السكن للمدينة أو البلدة، وإنما حدود المحافظة وريفها عند النقل الجماعي). وأجمع الموظفون على القول: نطالب دوائراً بتطبيقه كي تعبتنا على ظروف الحياة الصعبة، فرواتنا بانكاد فكبتنا للأكل والشرب.

«زراعي اللاذقية» يحصل ٧٠ مليون ليرة منذ بداية العام

٢٤ مليون ليرة موزعة على ٢٤ قرصاً في ٩ أشهر



وأكد عيسى أن المصرف يمنح قروضاً متوسطة لخمس سنوات بفائدة ١١ بالمئة حيث يستحق القسط الأول بعد ١٠ أشهر من تاريخ منح القرض، على أن يقدم المكتب مستند حيازة لمكان المشروع مع ضمانات عينية يحددها المصرف، مع تسديد ٢٥ بالمئة من قيمة القرض البالغة ٣٦٦ ألف ليرة على أن يعول المصرف القيمة الباقية وهي ٧٥ بالمئة. وأشار مدير المصرف إلى أن التمويل يحق للمزارعين برئتي الأذمة أصالة وكفالة من الديون المستحقة الأداء، ليتم الاستلام من محجر طرطوس «المؤسسة العامة للمباقر».

٢٢٦ رأس بقر من البكاكير بسعر ٤٦٤،١ مليون ليرة للبقرة. ولفت عيسى إلى أنه يمكن بيع هذه البكاكير نقداً للمكتنين في حال أرادوا ذلك، مشيراً إلى إمكانية حصول غير المكتنين على رؤوس الأبقار نقداً أو ديناً وبشروط المكتنين نفسها. وذكر عيسى أنه في فرع المصرف سجل ١٢٣ مكتباً على ١٢٩ رأساً، وفي جلة هناك ٩ مكتباً على ١٢ رأساً، وفي منطقة الحقة ١٩ مكتباً على ٢٩ رأساً، وفي القرداحة ٢٧ مكتباً على ٤٢ رأساً، على حين بلغ عدد المكتنين في القيطيلية ١٢ مكتباً على ١٤ رأساً.

الإجمالية وصلت لـ ١٣٤،٤ ملايين ليرة، مقابل ٧٤١،٥ مليون ليرة كقيمة إجمالية للسحوبات، على حين تم إيداع ٧٧٦،٤ مليون ليرة منذ بداية عام ٢٠١٧. وأكد عيسى أن المصرف سيبدأ بتحويل موسم الحضيات بداية الشهر القادم حتى نهاية الشهر السابع من العام المقبل، على أن يبدأ بتحويل موسم الزيتون في شهر شباط المقبل ويستمر حتى نهاية نيسان ٢٠١٨. وتولت حتى نهاية نيسان عيسى إلى تمويل المصرف للقروض المتوسطة حول شراء الأبقار، موضحاً أن عدد المكتنين في المحافظة وصل لـ ١٩٠٠ على

اللاذقية - عبيد سمير محمود

كشف مدير فرع المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى أن إجمالي تحصيلات المصرف منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر أيلول بلغ ٧٠ مليون ليرة سورية، مبيناً أنها بقيمة مضاعفة عن نفس المدة من العام الماضي. وأضاف عيسى في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن المصرف يقوم بإجراءات التحصيل وفق القانون لتحصيل الرواتب من باقي المديريات واتخاذ إجراءات قصر صرف وحجز على أملاك وسيارات المقترضين ممن لم يقوموا بالتسديد، وذلك لبيعها في مزادات علنية، مبيناً أنه خلال العام الحالي تم إجراء مزايدات بهذا الشأن. وأشار مدير المصرف الزراعي إلى أن قيمة إجمالي الاقتراضات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بلغت ٢٣،٩ ملايين ليرة موزعة على ٢٤ قرصاً، وهي كالتالي: ٦ قروض خدمة فروع، ١٢ قرصاً لشراء أعلاف، ٥ قروض لبيوت بلاستيكية وقروض واحد للأسمدة.

وأشار عيسى إلى أن قيم الحبوب المصروفة وصلت إلى ٩٥ مليون ليرة تقريباً، في حين يتم صرف رواتب المقترضين كتأمين ومعاش بقيمة ٣٤ مليون ليرة شهرياً، مشيراً إلى أنه تم صرف ١١٥ مليون ليرة كتعويض بدل أضرار منذ بداية العام الحالي. وحول ودائع التوفير، أكد عيسى أن قيمتها

معقوب معاملات غير مرخص لهم يستغلون المواطنين في درعا

درعا - الوطن

وانتشرت خلال السنوات الأخيرة ظاهرة تعقيب المعاملات في محافظة درعا من أشخاص غير مرخص لهم مزاول هذه المهنة، وهناك شركات من استغلالهم للمواطنين وإرباكهم لعمل الدوائر لارتكابهم أحياناً أساليب ملتوية لتدمير بعض المعاملات أو تسريع إنجازها على حساب معاملات أخرى يتابعها أصحابها.

من جانبه أكد رئيس المكتب الإداري والقانوني في اتحاد حرفتي درعا أيمن الضماد لـ«الوطن» أن الظاهرة موجودة بالفعل، حيث يقوم العقوبون غير المرخص لهم بابتزاز المواطنين وتقاضي أجور خيالية لتسيير المعاملات في مختلف المديرات مثل المصالح العقارية والمالية والنقل وغرفة التجارة والصناعة وغيرها، لافتاً إلى أن هذه المشكلة كانت مثار شكوى من اتحاد الحرفيين بدرعا،

وأن أعضاء جمعية معقبي المعاملات وكتاب العرائض تضرروا كثيراً من ذلك، وطالبوا مراراً بضرورة قمع هذه الظاهرة لما فيه مصلحة المواطن منعت استغلاله بالدرجة الأولى ومن ثم مصلحة معقبي المعاملات المرخصين أصولاً الذين يدفعون رسوما لقاء مزاوتهم هذه المهنة التي ينظم عملها المرسوم التشريعي رقم ١٢ لعام ٢٠١٤. وأشار الضماد إلى أن اتحاد الحرفيين بدرعا قام بمراسلة الجهات المعنية في المحافظة من أجل الإيعاز للدوائر والمؤسسات والشركات العامة ومجالس المدن والبلدان والبلديات بعدم التعامل مع أي شخص يقوم بتعقيب المعاملات ما لم يكن حاملاً لهوية حرفية خاصة بهذه المهنة صادرة عن الاتحاد العام للحرفيين، وذلك أسوة بمحافظات أخرى يتم فيها مكافحة هذه الظاهرة من الجهات الوصائية المعنية بشكل جدي ومن دون أي تهاون.